المَصْدَرُ المُنَكَّرُ بينَ الحاليَّةِ والمَصْدَريَّةِ عندَ المُبرِّدِ

د. حاتم حمدان إبراهيم الشجيري
د. محمود سليمان عليوي الصُبيحي
جامعة الأنبار / كلية العلوم الإسلامية / الفلوجة
قسم اللغة العربية

هدف البحث

بعد التحليل والتدقيق فيما قاله المبرد تحليلا وصفيا مقارنا بين ما قاله سيبويه والمبرد وجدنا أن ما قاله المبرد هو ماقاله وسبقه اليه سيبويه فيه من القول بالحالية في وقوع المصدر المنكّر حالا، وإن اختلفا في القياس عليه، فيكون قول سيبويه بعدم القياس مطلقا، وقول المبرد بالقياس فيما كان نوعا من عامله دون مالم يكن كذلك خلافا بينهما في مجموع ذلك كله، أي: الخلاف في قياس وقوعه حالا، وعدمه؛ لأنه لو صح مانسب الى المبرد من القول بالمصدرية لأدى إلى الخلاف بينهما في القول بالحالية والمصدرية دون الخلاف من عدمه، وهذا لا يسمى خلافا؛ اذ ينصرف عدم القياس إلى قول سيبويه بالحالية، وينصرف القياس فيما كان نوعا من عامله إلى قول المبرد بالمصدرية، والمراد الخلاف في المجموع كله.

The Indefinite Source

Between Present and Source with Al-Mubarrid

Aim of the Research

After a descriptive analysis and scrutiny in what Al-Mubarrid has said and as comparing it with what Sibawayh said, we found that Sibawayh had preceded Al-Mubarrid in what he said about the present of the indefinite source; although, they differ in its measuring. Therefore, Sibawayh's saying about the present is considered as absolute while Al-Mubarrid has considered it as one of its memberships, i.e. the difference in the measuring of its present and it is not. Accordingly, if the difference between Sibawayh's and Al-Mubarrid's sayings within the source and actuality based on what preceded, it couldn't be called a difference. Consequently, Sibawayh indicated not to measure with source while Alumbarrid indicated to measure if it was a member of the source

بسم الله الرحمن **الرحيم**

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأفضلُ الصلاةِ وأتَمُّ التسليمِ على سيدنا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن والاهم وتبعهم باحسانٍ إلى يوم الدين.

أمَّا بعدُ:

فهذا بحثٌ يتناولُ موضوعًا من موضوعاتِ اللغةِ العربيةِ، ألا وهو (المصدر المنَكَّر بين الحالية والمصدرية عند المبرِّد)، والذي دعاني إلى اختيار هذا الموضوع بحثا للدراسة أنني كنت أقرأ الآية المائتين والستين من سورة البقرة، وهي قوله تعالى: {وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِـي الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَى وَلَكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ }[1]، فجال في خاطري سؤالٌ، وهو: كيف يوجه الله تعالى سؤالا إلى نبيه إبراهيم –عليه السلام– يطلب منه الإقرار بالإيمان من عدمه، فدعاني هذا إلى أن أتصفَّحَ كتب التفاسير، فولَّدَ هذا التصفُّحُ سؤالا ثانيًا عن قوله تعالى: {يَأْتِينَكَ سَعْياً}، وهو: لماذا عبَّرَ الله تعالى بقوله: (سعيًا)، ولم يقل: (ساعيات) عند مَن يُعربُها حالا؟، وخلال بحثي عن السبب لفت نظري أن أكثر النحويين يذكرون خلافًا بين سيبويه والمبرِّدِ في وقوع المصدر المُنكَّرِ حالا، وفي القياس عليه، وعند تتبعي لهذا الخلاف وجدت أن أكثرهم ينسب إلى سيبويه القول بالحالية، وإلى المبرد القول بالمصدرية، وسرعان ما تبادر إلى ذهني سؤالٌ ثالثٌ مفاده: أين الخلاف بينهما في القياس من عدمه إذا كان أحدهما يقول بالحالية والثاني يقول بالمصدرية؟، ومن المعلوم أن الخلاف يكون في شيء واحد لا في شيئين ممَّا جعلني لا أكتفي بما يُنقَلُ، ولا أسلِّمُ بمجرد القول بل جاعلا نُصْبَ عينيَّ ما يجب على الباحث أن يفعله في تدقيق النصوص وتحليلها، والغور في معاني كلماتها؛ لكي يُبيِّنَ ما يريده صاحبُ النصِّ مُمتثلا ما قاله العباس بن الأحنف في طروق الخيال:

((خيالك حين أرقد نُصْبَ عيني ** إلى وقت انتباهي لا يزول))[2]

لذا وجدت بعد التحليل، والتدقيق فيما قالاه أن ما قاله المبرد هو ما قاله وسبقه إليه سيبويه فيه من القول بالحالية في وقوع المصدر المُنَكَّر حالا، وإن اختلفا في القياس عليه، فيكون قولُ سيبويه بعدم القياس مطلقًا سواءٌ أكان نوعًا من عامله أم لم يكن، وقولُ المبرد بالقياس فيما كان نوعًا من عامله دون ما لم يكن كذلك خلافًا بينهما في مجموع ذلك كلِّه، أي: الخلاف في قياس وقوعه حالا، وعدمه؛ لأنه لو صح ما نُسب إلى المبرد من القول بالمصدرية لأدَّى إلى الخلاف بينهما في القول بالحالية والمصدرية دون الخلاف في القياس من عدمه، وهذا لا يُسمَّى خلافا؛ إذ ينصرف عدم القياس إلى قول سيبويه

---

[1] سورة البقرة، الآية: 260.

[2] ذكره القالي في كتابه: الأمالي في لغة العرب: 233/1، ولم أجده في ديوان العباس بن الأحنف.

بالحالية، وينصرف القياس فيما كان نوعا من عامله إلى قول المبرد بالمصدرية، والمراد الخلاف في المجموع كله.

ويؤيدُ ما ذهبتُ إليه ما عقَّبَ به الصبَّانُ على قول الأشموني: (وقاسه المبردُ) بقوله: ((ظاهره أنه يقول بأنه منصوب على الحال وهو ينافي قوله قبل: وذهب الأخفش والمبرد... إلخ، فلعل له قولين))[3].

ويؤيدُ ما ذهبتُ إليه أيضًا ما جاء في كتاب: (دراسات لأسلوب القرآن) عند الحديث عن المصدر المنكَّر يقع حالا، ويكون قياسيًّا عند المبرد فيما كان نوعًا من عامله: ((وظاهر النصوص أنه[4] يُعرِبُ المصدرَ حالا بتأويله بوصفٍ، وجاء في كلامه ما يُفيدُ أنه مفعولٌ مطلقٌ، قال: جئته مَشيًا إنما معناه ماشيًا؛ فالتقدير: أمشي مَشْيًا))[5].

وقد ذكرتُ بعض النصوص كاملة، ثمَّ حلَّلتها؛ لتكون أفكار القارئ متسلسلة غير مجتزأة تبعًا لكمال النصّ.

وهذا البحث يحاول إثبات هذا الرأي، فإن كان صوابًا فمن عند الله وفضله، وإن كنت قد جانبت الصواب فزلّة نفسي.

وفي الختام أسأله سبحانه وتعالى، أن يرضى عني، وعن مشايخي ووالديَّ، والمسلمين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.

المصدر المنَكَّر بين الحالية والمصدرية عند المبرِّد

ذكر النحويون خلافا بين العلماء في وقوع المصدر حالا، وذكروا فيه خلافا أيضا أقياسيٌّ هو أم سماعيٌّ؟. وقبل الخوض في بيان الخلاف لابدَّ من تعريف الحال، وذكر الأوصاف التي ذكرها العلماء فيها لتكون حالا، فأقول:

---

(3) حاشية الصبان على شرح الأشموني: 2/ 173.

(4) أي: المبرد

(5) دراسات لأسلوب القرآن/القسم الثالث: 3/96- 97.

الحال لغة تُطلق على معانٍ، قال الخليل: ((والحال تؤنث فيقال: حال حسنة، وحالات الدهر وأحواله: صروفه، والحال: الوقت الذي أنت فيه، والحال: التراب الليِّنُ الذي يقال له السَّهلةُ))[6].

والذي يعنيني في هذا البحث المعنى الأوَّلُ، وهو: ((الحال: صفة الشيء –يذكر ويؤنث– فيقال: حال حسن، و حال حسنة، وقد يؤنث بالهاء فيقال: حالة))[7].

واصطلاحا: عرَّفها ابن هشام بقوله: ((وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه، أو تأكيده أو تأكيد عامله، أو مضمون الجملة قبله، نحو: {فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفاً}[8]، {لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً}[9]، {فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً}[10]، {وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً}[11]))[12].

وعلى هذا تكون الحال على نوعين: مؤسِّسة، ((وتسمَّى مُبَيِّنَةً أيضًا؛ لأنها تبين هيئةَ صاحبها، (وهي التي لا يُستفادُ معناها بدونها)– أي بدون ذكرها–، (كجاء زيدٌ راكبا)، فلا يستفاد معنى الركوب إلا بذكر راكبا...، (ومؤكِّدةً) وهي التي يستفادُ معناها بدون ذكرها))[13]، وهي على ثلاثة أقسامٍ؛ ((لأنها إمَّا مؤكِّدة لعاملها لفظا ومعنًى نحو: {وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولا}، فـ(رسولا) حال من الكاف، وهي مؤكِّدة لعاملها لفظا ومعنًى؛ لتوافقهما في اللفظ والمعنى...، أو مؤكدة لعاملها معنًى فقط واللفظ مختلف نحو قوله تعالى: {فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا}، فضاحكًا حال من فاعل تبسَّمَ، وهي مؤكدة لعاملها معنًى فقط؛ لأن التبسمَ نوع من الضحك، ولفظهما مختلف...، وإمَّا مؤكدة لصاحبها نحو قوله تعالى: {لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً}، فجميعا حال من فاعل آمَنَ وهو (مَنْ) الموصولة مؤكِّدة لها؛ لأن جميعا يدلُّ على الإحاطة فهي مؤكدة للعموم الذي في (مَنْ) الموصولة...، وإمَّا مؤكدة لمضمون جملةٍ قبلها معقودةٍ ومركبةٍ من اسمين معرفتين جامدين... كـ: زيد أبوك عطوفًا))[14].

وذكر النحويون أنَّ الأصل في الحال أن تكون مشتقة ((لأن الحال صفة من جهة المعنى؛ ولذلك اشتُرِطَ فيها ما يُشترطُ في الصفات من الاشتقاق))[15].

وذكر ابن هشام أوصافا أربعة للحال، منها: ((أن تكون مشتقة لا جامدة، وذلك أيضًا غالب لا لازمٌ))[16]، ومثَّلَ له خالد الأزهري بقوله: ((كـ: (جاء زيدٌ ضاحكًا)، فإنَّ ضاحكًا مشتق من الضحك))[17]، ثم ذكر أن الحال ((تقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل، إحداها أن تدلَّ على تشبيه، نحو: كرَّ

---

[6]- العين: 299/3.
[7]- المصباح المنير: 157/1.
[8]- سورة القصص، من الآية: 21.
[9]- سورة يونس، من الآية: 99.
[10]- سورة النمل، من الآية: 19.
[11]- سورة النساء، من الآية: 79.
[12]- شرح شذور الذهب: 316، وينظر: معاني النحو: 2/ 239.
[13] أوضح المسالك بشرح التصريح على التوضيح:387/1، وينظر أيضا:365/1، وشرح شذورالذهب: 321.
[14] أوضح المسالك بشرح التصريح على التوضيح: 1/ 387، وينظر شرح شذور الذهب: 321.
[15] شرح المفصَّل: 2/ 7.
[16] أوضح المسالك بشرح التصريح على التوضيح: 1/ 369.
[17] شرح التصريح على التوضيح: 1/ 369.

زيدٌ أسدًا، وبدت الجارية قمرًا، وتثنَّت غُصْنًا أي شجاعًا، ومضيئةً، ومعتدلةً))[18]، ثم ذكر أيضًا أن الحال ((تقع جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل))[19]، ثم ذكر منها: ((أن تكون موصوفة، نحو: قرآنًا عربيًّا))[20].

ومن أوصاف الحال الأربعة: ((أن تكون نفس صاحبها في المعنى فلذلك جاز جاء زيد ضاحكا، وامتنع جاء زيد ضحكا))[21]، و((المرادُ بالمعنى المعنى الخارجي يعني أنَّ ذات الحال وذات صاحبها في الخارج واحدٌ احترازًا عن اللفظ وعن المفهوم؛ لأن مفهوم الحال ومفهوم صاحبها متغايران))[22]، وعلَّل خالد الأزهري ذلك بقوله: ((لأنها وصف له وخبر عنه، والوصف نفس الموصوف، والخبر نفس المخبر عنه))[23]، وعلَّل أيضًا جواز (جاء زيد ضاحكا) بقوله: ((لأن الضاحك هو زيد في المعنى))[24]، وعلَّلَ امتناع (جاء زيد ضحكا) بقوله: ((لأن الضحك مصدر، وزيد ذات، والمصدر يباين الذات))[25].

ومن الملاحظ أنَّ ابن هشام لم يذكر المصدرَ المنكَّرَ الواقعَ حالا ضمن الأسماء الجامدة المؤوَّلة بالمشتق ممَّا احترز عنها بوصف الحال بالاشتقاق غالبًا، بل ذكره بعد وصف الحال بأن تكون نفس صاحبها في المعنى بقوله: ((الرابع أن تكون نفس صاحبها في المعنى فلذلك جاز (جاء زيد ضاحكا)، وامتنع (جاء زيد ضحكا)، وقد جاءت مصادر أحوالا بقِلَّةٍ في المعارف كـ: جاء زيدٌ وحدَهُ، وأرسلها العراكَ، وبكثرةٍ في النكرات كـ: طلع زيدٌ بغتةً، وجاء ركضا، وقتلته صبرا، وذلك على التأويل بالوصف أي مباغتا وراكضا ومصبورا أى محبوسا))[26].

والسبب في ذلك –والله أعلم– أنَّ المصدر المنَكَّرَ الواقعَ حالا وإن كان مؤوَّلا بالمشتق عنده وعند بعض النحويين إلا أنه أقرب إلى الوصف من الاسم الجامد؛ إذ كل واحد منهما في حقيقته يدلُّ على الحدث، وإن كان فرقٌ بينهما من جهة أنَّ المصدرَ يدلُّ على حدث مجرد، والوصف يدلُّ على حدث اتصفت به ذات. أما الاسم الجامد فإنه في حقيقته يدلُّ على ذات مجردة عن الحدث، وبهذا كان نوعا آخر، ولمَّا كان غير صاحبه في المعنى بخلاف الوصف كما تقدم كان من المناسب أن يذكره هنا لا مع وصف الحال بالاشتقاق، وأيضًا فإن وروده بكثرة يخرجه عن القلة المحترز عنها بقوله السابق: (غالبًا).

ولرب سائل يسأل ويقول: إن ابن هشام ذكر المَصْدَرَينِ المعرَّف والمنكَّر بعد ذكره الوصفَ الرابعَ للحال مع أنه ذكر المعرَّف فيما سبق، وأعاده هنا، فلماذا لم تُعلِّلْ له كما علَّلتَ للمنكَّر؟.

---

[18] أوضح المسالك بشرح التصريح على التوضيح: 1/ 369.
[19] أوضح المسالك بشرح التصريح على التوضيح: 1/ 371.
[20] أوضح المسالك بشرح التصريح على التوضيح: 1/ 371، وينظر أيضًا: 272- 273.
[21] أوضح المسالك بشرح التصريح على التوضيح: 1/ 373.
[22] حاشية العليمي على شرح التصريح على التوضيح: 1/ 373.
[23] شرح التصريح على التوضيح: 1/ 373.
[24] شرح التصريح على التوضيح: 1/ 373.
[25] شرح التصريح على التوضيح: 1/ 373.
[26] أوضح المسالك بشرح التصريح على التوضيح: 1/ 373- 374.

فالجواب أنَّ المصدر المعرَّف ذكره فيما سبق؛ لأنه احترز عنه بالوصف الثالث للحال بقوله: ((الثالث أن تكون نكرة لا معرفة وذلك لازم فإن وردت بلفظ المعرفة أُوِّلَتْ بنكرة قالوا: جاء وحده أي منفردا، ورجع عَودَهُ على بدئه أي عائدا، وادخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ أي مترتبين، وجاءُوا الجمَّاَء الغفيرَ أي جميعا، وأرسلها العراك أي معتركة))[27]، فناسب أن يذكره فيما سبق أيضًا. أمَّا المصدر المنكَّرُ فلم يذكره فيما سبق، وذكره بعد الوصف الرابع للحال لِمَا قلناه.

وذكر الزمخشري (ت538هـ): أن الحال تجيءُ ((لبيان هيئة الفاعل، أو المفعولِ، وذلك قولك: (ضربتُ زيدًا قائمًا)، تجعله حالا من أيهما شئتَ، وقد تكون منهما ضربةً على الجمع والتفريق، كقولك: (لقيتُه راكبَينِ)))[28]، وقد عقَّبَ الشارح على ذلك بقوله: ((اعلم أن الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول، وذلك نحو: (جاء زيدٌ راكضًا).....))[29]إلخ، وهذا بيان لوقوع الحال وصفًا، وذكر أيضًا أن المصدر يقع حالا بقوله: ((وقد يقع المصدر حالا كما تقع الصفة مصدرًا في قولهم: قُمْ قائمًا، وفي قوله: (ولا خارجًا من فِيَّ زورُ كلامِ)[30]، وذلك قتلته صبرًا، ولقيتُه فجاءةً، وعِيانًا، وكِفاحًا، وكلَّمتُه مُشافهةً، وأتيتُه رَكْضًا، وعَدْوًا، ومَشْيًا، وأخذْتُ عنه سَمْعًا، أي مَصْبورًا، ومُفاجِئًا، ومُعايِنًا، وكذلك البواقي. وليس عند سيبويه بقياسٍ. وأنكر أتانا رُجْلَةً وسُرْعَةً. وأجازه المبردُ في كلِّ ما دَلَّ عليه الفعلُ))[31]. ويفهم من تمثيله بما ذُكِرَ أنَّ المراد بالمصدر المصدرُ المُنَكَّرُ الواقعُ حالا، وهو الذي عناه بالخلاف في القياس بين سيبويه والمبرد.

وقد جعل الزمخشري الاسمَ الجامدَ قسيما للاسم المشتقِّ، وهو ما عبَّرَ عنه بالصفة، وجعل المصدرَ بمنزلتهما، أي: بمنزلة الاسم والصفة، فيكون المصدرُ المُنكَّرُ الواقعُ حالا جامعًا للاسمية والوصفية؛ لأنه من حيث هو مصدر يكون اسمًا دالا على حدث فقط، وهو جزءُ ما يدلُّ عليه الوصفُ قائلا: ((والاسمُ غيرُ الصِّفةِ والمصدرُ بمنزلتهما في هذا الباب، تقول: (هذا بُسْرًا أطيبُ منه رُطَبًا)، و(جاء البُرُّ قفَيْزَيْنِ وصاعَينِ)، و(كلَّمتُه فاهُ إلى فِيَّ)، و(بايعتُه يَدًا بيدٍ)، و(بِعتُ الشاءَ شاةً ودرهمًا)، و(بَيَّنتُ له حسابَه بابًا بابًا)))[32].

والذي يهمني في هذا البحث المصدرُ المُنَكَّرُ، وهو الذي اختُلِفَ في وقوعه حالا بين النحويينَ، وذكروا خلافا في القياس عليه أو عدمه، وهذه بعض أقوال النحويين كما يلي:

1– ذكر ابن السرَّاج: أنَّ المصادر تقع موقع الحال ولكنها منصوبة على المصدرية وليست حالا بل هي تُغني عن اسم الفاعل (ماش) الذي لو ذُكِرَ لكان حالا، وتُغني أيضًا عن الجملة الفعلية (يمشي) التي

---

[27] أوضح المسالك بشرح التصريح على التوضيح: 1/ 372- 373.
[28] المفصل بشرح ابن يعيش: 2/ 3.
[29] شرح المفصل: 2/ 4.
[30] هذا عجز بيت من بيتين قالهما الفرزدق حينما تعلق بأستار الكعبة: ذكرهما المبرد في كتابه: الكامل في اللغة و الأدب: 102/1، ولم أجده في ديوانه.
[31] المفصل بشرح ابن يعيش: 2/ 10- 11.
[32] المفصل بشرح ابن يعيش: 2/ 13.

لو ذُكِرَت لكانت حالا أيضًا؛ إذ قال: ((واعلم أن في الكلام مصادر تقع موقع الحال فتغني عنها وانتصابها انتصاب المصادر نحو قولك أتاني زيد مشيا فقولك: مشيا قد أغنى عن ماش ويمشي))[33]، ثم حصر التقدير في الجملة الفعلية بقوله: ((إلا أن التقدير أتاني يمشي مشيا))[34]؛ ليُبقِيَ المصدرَ منصوبًا على المصدريةِ، وفي هذا التقدير تكلُّفٌ واضحٌ؛ لأنه قدَّرَ الناصبَ للمصدر الفعلُ (يمشي) مع ذكرِ الفعل (أتاني)، وكان يُغني عن (يمشي) لو ذُكرَ وحده؛ لأنَّ المشيَ نوع من الاتيان فيكون هو الناصب لا الفعل المقدَّر كقولنا: (قعد القرفصاءَ) في إعرابه على المصدرية من غير تقدير فعل من لفظ المصدر كما هو مذهب الكوفيين كما سيأتي، يضاف إلى ذلك ما فيه من حذف عاملِ المؤكِّدِ –بكسر الكاف– ولا يخفى ما بين الحذف والتأكيد من التنافي، ثم ذكر خلافا بين سيبويه والمبرد مفاده أنَّ وقوعَ المصدرِ حالا عند سيبويه سماعيٌّ مطلقًا، وعند المبرد قياسيٌّ إذا كان نوعا من عامله، بقوله: ((قال سيبويه: وليس كل مصدر يوضع هذا الموضع ألا ترى أنه لا يحسن أتانا سرعة ولا رجلة. قال أبو العباس: ليس يمتنع من هذا الباب شيء من المصادر أن يقع موقع الحال إذا كانت قصته هذه القصة وخالف سيبويه))[35].

وإذا كان ابن السراج محقا في نسبته القول بالسماع فقط إلى سيبويه، وفي نسبته القول إلى المبرد بالقياس فيما كان نوعًا من عامله إلا أنه كان غير محق فيما يفهم من كلامه في نسبته القول إلى المبرد بأن المصدر أغنى عن الحال ولكنه باق على مصدريته، فالمبرد لم يقل كما قال ابن السرَّاج: (وانتصابها انتصاب المصادر)، وربما كان هذا القول سببا في سريان الوهم إلى القائلين بما قاله ابن السراج، وأيضًا فإنَّ ابن السرَّاج ذكر أن المصدر أغنى عن اسم الفاعل (ماشٍ)، وأغنى عن الفعل (يمشي) معًا، والمبرد ذكر أن المصدر مشيا يسد مسد اسم الفاعل (ماش)، ولم يذكر أنه يسد مسد الفعل (يمشي)، وهذا يعني أن المصدر المنكَّرَ مؤول بالمشتق فيكون حالا.

وقد يُقالُ من أين فهمت أنَّ ابن السراج جعل القياسيَّ عند المبرد فيما كان نوعا من عامله مع أنه لم يصرِّح بذلك؟.

فأقولُ: فُهِمَ التخصيصُ بذلك من قوله: (إذا كانت قصته هذه القصةَ)، والمراد بالقصة المشار إليها تقديرُ الفعل الناصب للمصدر بما يكونُ نوعًا من أنواعه.

2– تحدث الرضي عن وقوع المصدر حالا ولم يُشر إلى رأي سيبويه، ولم يُشِر إلى خلاف بينه وبين المبرد فيه، بل أشار إلى خلاف بين المبرد وبين غيره من العلماء في القياس عليه عند وقوعه حالا مفردةً إذا كان من أ نواع ناصبه، فالمبرد يُجيزُ القياسَ فيه دون ما لم يكن نوعًا منه، في حين أطلق غيرُهُ المنعَ في الاثنين معًا، وأشار أيضًا إلى الاختلاف بين الأخفش والمبرد، وبين غيرهما من العلماء في وقوعه حالا، ممَّا يُدَلِّلُ على أنَّ للمبرد قولا ثانيا في إعرابه، فكانت الأقوالُ كما يلي:

---

[33] الأصول في النحو: 1/163- 164.
[34] الأصول في النحو: 1/163- 164.
[35] الأصول في النحو: 1/163- 164.

أ- إعراب المصدر حالا، ولم يُشر إلى رأي سيبويه، بل أشار إلى أنَّ المبرد يقول به، وهذا ما يفهم من قوله: ((ثم اعلم أنه لا قياس في شيء من المصادر يقع حالا، بل يقتصر على ما سمع منها، نحو قتلته صبرا، ولقيته فجأة وعيانا، وكلمته مشافهة، وأتيته ركضا أو عدوا، أو مشيا، والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا، إذا كان من أنواع ناصبه نحو: أتانا رجلة وسرعة وبطأ ونحو ذلك، وأما ما ليس من تقسيماته وأنواعه، فلا خلاف أنه ليس بقياس، فلا يقال: جاء ضحكا أو بكاء ونحو ذلك لعدم السماع))[36]، فقوله: (والمبرِّد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا) دليل على أنَّ المراد المصدر الواقع حالا مفردةً لا الجملة الحالية من المصدر المذكور والفعل المقدَّر من لفظه؛ إذ نصَّ على الحالية هنا، ونَصَّ على المصدرية فيما بعدُ في القول الثاني، وفي قوله: (إذا كان من أنواع ناصبه) دليل أيضًا على أن المراد المصدرُ الواقعُ حالا بنفسه؛ لأن الحال قد تكون نوعا من عامل صاحبها، نحو: (جاء زيدٌ ماشيًا)، وهي الحال التي سمَّاها النحويون حالا مؤكِّدةً لعاملها معنًى لا لفظًا، نحوُ قوله تعالى: {فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً}[37]، وقد لا تكون كذلك، نحوُ: (جاء زيدٌ ضاحكًا)، والمصدر كذلك فإنه يكون مفعولا مطلقًا إذا كان من لفظ عامله، نحوُ: (جلستُ جلوسًا)، ويكون نائبًا عن المفعول المطلق إذا كان مرادفًا لعامله، نحو: (قعدتُ جلوسًا)، والمصدر إذا كان نوعًا من عامله يكون حالا عند المبرد، ويقاس عليه، ولا يقاس عليه عنده إذا لم يكن كذلك، وهذا موضع الخلاف بينه، وبين سيبويه فيما ذكره أكثر النحويين.

ب- إعراب المصدر منصوبا على المصدرية، والعامل فيه محذوف مقدَّرٌ من لفظ المصدر، وهو مذهب الأخفش والمبرد، وذكره بقوله: ((ثم إنه، قد ذهب الأخفش والمبرد إلى أن انتصاب مثل هذه المصادر على المصدرية، لا الحالية والعامل محذوف أي أتيته أركض ركضا، كما هو مذهب أبي علي في: أرسلها العراك، ولو كان كما قالا[38] لجاز تعريفها))[39]، والتعقيب بـ(ثمَّ) يفيد أنَّ للمبرد قولا ثانيا غير القول الأول، وقد أشار أيضا إلى أنَّ ما قالاه: (هو مذهب أبي علي في: أرسلها العراك)، وهو بهذا يُشيرُ إلى ما نقله عن أبي عليٍّ (ت377هـ) قائلا: ((وقال أبو علي: إن هذه المصادر منصوبة على أنها مفعولات مطلقة للحال المقدرة قبلها، أي: أرسلها معتركة العراك))[40]، وعقَّبَ الرضي بقوله: (ولو كان كما قالا لجاز تعريفها)، وفي هذا رد عليهما، وفيه أيضًا أنه لم يرتضِ ما قالاه بل ارتضى القول بالحالية المفردة، وارتضى عدم القياس مطلقًا.

---

[36] شرح الرضي على الكافية: 2/ 38- 39.

[37]- سورة النمل، من الآية: 19.

[38] أي الأخفش والمبرد.

[39] شرح الرضي على الكافية: 2/ 39.

[40] شرح الرضي على الكافية: 17/2.

ج- إعراب المصدر منصوبا على الحالية على سبيل المبالغة، ونسبه إلى جماعة لم يعيِّنهم بقوله: ((وغيرهما على أن انتصابها على الحال لا على حذف المضاف، فمعنى مشيا: ماشيا، وقع المصدر صفة، كما أن الصفة وقعت مصدرا في نحو: قم قائما))[41].

د- إعراب المصدر نائبا عن مضافٍ ذلك المضافُ هو الحال في الحقيقة، وذكره بقوله: ((ولا يمتنع أن يقال: إنَّ جميع ذلك على حذف المضاف، أي: أتيته ذا ركض، إلا أنه لا مبالغة فيه، كما مر في خبر المبتدأ))[42].

3- تحدث أبو حيان عن وقوع المصدر حالا، وذكر اختلافَ العلماء فيه كما يلي:

أ- إعراب المصدر حالا مؤوَّلا بالمشتق منصوبا بالفعل قبله، وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين وذكره بقوله: ((من مجيء المصدر موضع الحال على مذهب سيبويه وجمهور البصريين قوله تعالى: {ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا}[43]، و{يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً وَعَلاَنِيَةً}[44]، {وَادْعُوهُ خَوْفاً وَطَمَعاً}[45]، و{دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا}[46]، وقالت العرب: قتلته صبرًا، ولقيته فجْأةً ومُفاجأةً، وكِفاحًا ومُكافحةً، وعِيانًا، وكلَّمتُهُ مُشافهةً، وأتيته رَكْضًا ومَشيًا وعَدْوًا، وطلع بغتةً، وأعطيته المالَ نقدًا، وأخذتُ ذلك سماعًا وسَمْعًا، وردتُ الماءَ التقاطًا))[47]، وذكر العامل فيه وذكر تأويله بالمشتق بقوله: ((ويقدر سيبويه هذه المصادر منصوبة بالفعل قبلها أحوالا أي دعوتهم مجاهرًا وقتلته مصبورًا وكذا باقيها))[48].

ب- إعراب المصدر حالا مؤوَّلا بالمشتق منصوبا بالفعل قبله كمذهب سيبويه، وهو مذهب الزجَّاج، ولكنه خالف سيبويه في أنَّ هذا الاعرابَ ليس مطلقا بل فيما كان نوعا من عامله فقط، وهو مقيس عنده، وذكره بقوله: ((وذهب الزجَّاجُ إلى مذهب سيبويه فيما دلَّ عليه الفعل من نعته لكنه يقيس وذلك نحو: أتانا إسراعًا أي مُسرعًا، وجَريًا أي جاريًا))[49].

ج- إعراب المصدر نائبا عن المفعول المطلق منصوبا بالفعل قبله، وهو مذهب السيرافي، وذكره بقوله: ((وجعل السيرافي هذا من باب جلستُ قعودًا فإذا قلت: زيدٌ يأتي عددًا فالمعنى يأتي بعدد، وكذا {يَأْتِينَكَ سَعْيًا}[50]))[51].

---

[41] شرح الرضي على الكافية: 2/ 39.
[42] شرح الرضي على الكافية: 2/ 38- 39.
[43] سورة البقرة، من الآية: 260.
[44] سورة البقرة، من الآية:274.
[45] سورة الأعراف، من الآية: 56.
[46] سورة نوح، من الآية: 8.
[47] ارتشاف الضرب: 2/ 342.
[48] ارتشاف الضرب: 2/ 342.
[49] ارتشاف الضرب: 2/ 342.
[50] سورة البقرة، من الآية: 260.
[51] ارتشاف الضرب: 2/ 243.

د– إعراب المصدر مفعولا مطلقا منصوبا بالفعل المذكور قبله على أنه مؤوَّل بلفظ من لفظ المصدر، فتكون الجملة الفعلية هي الحالُ، وهو مذهب الكوفيين، وذكره بقوله: ((وقال الكوفيون والأخفشُ والمبردُ هي مفاعيل مطلقة، فقال الكوفيون: منصوبة بالفعل الذي قبلها، وليست في موضع الحال))[52].

هـ– إعراب المصدر مفعولا مطلقا منصوبا بفعل محذوفٍ مقدَّرٍ من لفظ المصدر هو الحال، وهو مذهب الأخفش والمبرد، وذكره بقوله: ((وقال الأخفشُ والمبرد:...مصدرُ فعلٍ مقدرٍ ذلك الفعلُ هو الحال أي زيدٌ طلع يبغت بغتة، وقتلتُهُ أصبُرُهُ صبرًا))[53].

و– إعراب المصدر حالا على أنه نائب عن مضاف محذوف هو الحال في الحقيقة، ولم ينسبه إلى قائل معيَّنٍ، وذكره بقوله: ((وقيل: هي أحوال على حذف مضاف أي ذا فجأةٍ، وذا صبرٍ))[54].

ز– إعراب المصدر نائبا عن مصدر مضاف محذوف مقدَّرٍ من لفظ الفعل المذكور، ولم ينسبه إلى قائل معيَّنٍ، وذكره بقوله: ((وقيل: هي مصادر على حذف مضافٍ أي لقاء فجأةٍ، وإتيان ركضٍ، وسيرَ عدْوٍ، ويقدر مضافا محذوفا من لفظ الفعل))[55].

ومن الملاحظ أنَّ أبا حيان ذكر خلافا بين العلماء في إعراب المصدر المنكَّر حالا أو مصدرًا، ومنه الخلاف بين سيبويه القائل بمنع القياس عليه مطلقًا، وبين الزجَّاج القائل بجواز القياس عليه فيما كان نوعًا من عامله فقط مع الاتفاق بينهما على وقوعه حالا، وكذلك ذكر مخالفة السيرافيِّ سيبويه في وقوعه نائبًا عن المفعول المطلق، وذكر أيضًا مخالفةَ الأخفش والمبرد والكوفيين سيبويه في وقوعه مفعولا مطلقًا عندهم، وإن اختلفوا في الناصب له أهو الفعل المذكور أم المقدَّر؟.

4– تحدث الأشموني عن وقوع المصدر حالا، وذكر اختلافَ العلماء فيه كما يلي:

أ– إعراب المصدر حالا مؤوَّلا بالمشتق منصوبا بالفعل قبله، وهو مذهب سيبويه والجمهور، وذكره بقوله: ((وهو عند سيبويه والجمهور على التأويل بالوصف، أي– باغتا، وراكضا، ومصبورًا، أي– محبوسا–))[56].

ب– إعراب المصدر مفعولا مطلقا منصوبا بفعل محذوفٍ مقدَّرٍ من لفظ المصدر وتكون الجملة حالا، وهو مذهب الأخفش والمبرد، وذكره بقوله: ((وذهب الأخفش والمبرد إلى أن نحو ذلك منصوب على المصدرية، والعامل فيه محذوف، والتقدير: طلع زيدٌ يبغت بغتةً، وجاء زيدٌ يركض ركضا، وقتلته يصبر صبرًا، فالحال عندهما الجملة لا المصدر))[57].

---

[52] ارتشاف الضرب: 2/ 342- 343.
[53] ارتشاف الضرب: 2/ 343.
[54] ارتشاف الضرب: 2/ 343.
[55] ارتشاف الضرب: 2/ 343.
[56] شرح الأشموني بحاشية الصبان: 2/ 172.
[57] شرح الأشموني بحاشية الصبان: 2/ 173.

ج- إعراب المصدر مفعولا مطلقا منصوبا بالفعل المذكور قبله على أنه مؤوَّل بلفظ من لفظ المصدر، فتكون الجملة الفعلية هي الحالُ، وهو مذهب الكوفيين، وذكره بقوله: ((وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهبا إليه، لكن الناصب عندهم الفعل المذكور لتأوُّله بفعل من لفظ المصدر، فطلع زيدٌ بغتةً عندهم في تأويل: (بغت زيدٌ بغتةً)، وجاء ركضا في تأويل: (ركض ركضًا)، وقتلته صبرًا في تأويل: (صبرته صبرًا))[58].

د- إعراب المصدر نائبا عن مصدر مضاف محذوف مقدَّرٍ من لفظ الفعل المذكور، ولم ينسبه إلى قائل معيَّنٍ، وذكره بقوله: ((وقيل: هي مصادر على حذف مصادر، والتقدير: طلع زيدٌ طلوعَ بغتةٍ، وجاء مجيءَ ركضٍ، وقتلته قتلَ صبرٍ))[59].

هـ- إعراب المصدر حالا على أنه نائب عن مضاف محذوف هو الحال في الحقيقة، ولم ينسبه إلى قائل معيَّنٍ أيضًا، وذكره بقوله: ((وقيل: هي مصادر على حذف مضاف، والتقدير: طلع ذا بغتةٍ، وجاء ذا ركضٍ، وقتلته ذا صبرٍ))[60].

ومن الملاحظ أنَّ الأشموني ذكر خلافا بين سيبويه القائل بوقوع المصدر حالا، وبين المبرد القائل بوقوعه مصدرًا لا حالا، ولم يذكر خلافًا بينهما في القياس عليه.

فتبيَّنَ ممَّا تقدَّمَ أن الأقوال التي قيلت في إعرابه خمسة، أما قول السيرافي الذي ذكره أبو حيان فإنه كقول الكوفيين إلا أن الفرق بينهما أن الكوفيين يُؤوِّلون الفعل بلفظ من لفظ المصدر، والسيرافي يُبقيه على ما هو عليه من غير تأويل، وقد عقَّبَ الصبان على ما قاله الأشموني: ((وهو عند سيبويه والجمهور على التأويل بالوصف...))[61] بقوله: ((ومحصل ما ذكره المصنف والشارح من الأقوال في المصدر المنصوب في نحو (زيد طلع بغتة) خمسة لا أربعة كما زعمه البعض))[62].

والذي أريد أن أبيِّنه في هذا البحث من خلال ذكر الأقوال أمور:

الأمر الأول: المصدر المنكَّر في مثل: جاء زيد ركضا ومشيا وعدوا، وقتلته صبرًا...إلخ اختلف العلماء في إعرابه على فريقين:

الفريق الأول: أعربه حالا واختلف فيه كما يلي:

1- التأويل بالمشتق فأوَّلَ جاء زيدٌ ركضا بـ(راكضًا)، وقتلته صبرًا بـ(صابرًا، أو مصبورًا)، ولم ينسبه الرضي إلى سيبويه، وكانت فيما يُفهمُ من كلامه إشارة إلى أن المبرد قال به في أحد قولين له، ونسبه أبو حيان إلى سيبويه وجمهور البصريين، وكذلك الأشموني كما تقدَّم.

---

(58) شرح الأشموني بحاشية الصبان: 2/ 173.
(59) شرح الأشموني بحاشية الصبان: 2/ 173.
(60) شرح الأشموني بحاشية الصبان: 2/ 173.
(61) شرح الأشموني بحاشية الصبان: 2/ 172.
(62) حاشية الصبان: 2/ 172- 173، والصواب أن يقول: كما زعمه بعضهم.

2- تقدير المضاف فأوَّلَ جاء زيدٌ ركضًا بقوله: (جاء زيدٌ ذا ركضٍ)، أي إنَّ المضاف في الحقيقة هو الحال فلمَّا حُذِفَ المضاف أُقيم المضاف إليه مُقامه، ولم ينسبه الرضي إلى قائل معيَّنٍ، وكذلك أبو حيان والأشموني كما تقدَّم أيضًا.

3- لا تأويل ولا تقدير على سبيل المبالغة بجعل المعنى نفسَ العين لملازمته لها، ذكره الرضي بقوله: ((ولا يمتنع أن يقال: إنَّ جميع ذلك على حذف المضاف، أي: أتيته ذا ركض، إلا أنه لا مبالغة فيه، كما مر في خبر المبتدإ))[63]، ويُفهمُ مِمَّا قاله أنَّ المصدر المُنَكَّرَ إذا أُوِّلَ على أنَّه نائبٌ عن مضاف مقدَّرٍ تقديره: (ذا) جازَ ولكن لامبالغة فيه، ولم يُشرْ فيه إلى المؤوّلِ بالمشتقِّ هل يكون على سبيل المبالغة أولا؟، ولكنه قال: (كما مر في خبر المبتدإ)، وذلك عندما تحدث عن قوله تعالى: {وَلَـكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللّـهِ}[64]، وقول الخنساء: (فإنَّما هي إقبالٌ وإدبار)([65]) في وقوع واحد من المبتدأ والخبر معنى والآخر عينا، ولزوم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كأنه هي، فقال: ((وإن قدرنا المضاف في مثله في المبتدإ، أي لكن ذا البر من آمن، وحالها إقبال، أو في الخبر نحو: بِرُّ مَنْ آمَنَ، وذاتُ إقبال، أو جعلنا المصدر بمعنى الصفة، نحو: ولكن البارَّ، وهي مقبلة، جاز، لكنه يخلو من معنى المبالغة))[66]، فأفاد أنَّه إذا قُدِّرَ بأيٍّ منهما جاز لكن لا مبالغة فيه، وذكره خالد الأزهري[67] (ت905)، والصبان[68] (ت1206).

الفريق الثاني أعربه مصدرًا واختلف فيه أيضًا كما يلي:

ا- إعراب المصدر منصوبا على المصدرية، والعامل فيه محذوف مقدَّرٌ من لفظ المصدر، ونسبه الرضي إلى الأخفش والمبردِ، وكذلك نسبه إليهما أبو حيان والأشموني.

2- إعراب المصدر مفعولا مطلقا منصوبا بالفعل قبله على أنه مؤوَّل بلفظ من لفظ المصدر، فيكون تقدير: طلع زيد بغتةً (بغت زيدٌ بغتةً)، ولم يذكره الرضي، ونسبه أبو حيان والأشموني إلى الكوفيين.

3- إعراب المصدر نائبا عن مصدر مضاف محذوف مقدَّرٍ من لفظ الفعل المذكور، ولم يذكره الرضي أيضًا، وذكره أبو حيان، وكذلك الأشموني، ولم ينسباه إلى قائل معيَّنٍ.

فتبين مما تقدَّم أنَّ الذين نسبوا إلى سيبويه القول بالحالية نسبوه إليه على أنَّ المصدرَ المُنَكَّرَ مؤوَّلٌ بالمشتقِّ، ويكادون يُجمعون على ذلك، وأنَّ الذين نسبوا إلى المبرد القول بالمفعولية المطلقة نسبوه إليه على أنه منصوب بفعل محذوف مقدَّرٍ من لفظ المصدر، ولم يجمعوا على نسبة القول إليه، بل إنَّ أكثرهم قال بهذه النسبة من غير أن يذكر له قولا ثانيا، وقليل مَن نسب إليه القول بالحالية، وذكر له قولا ثانيًا،

---

[63] شرح الرضي على الكافية: 2/ 38- 39.
[64] سورة البقرة، من الآية: 177.
(3) ديوان الخنساء: 35/1.
[66] شرح الرضي على الكافية: 1/ 255.
[67] شرح التصريح على التوضيح: 2/ 113.
[68] حاشية الصبان: 64/3.

وهو القول بالمصدرية كالرضي، ومنهم مَن قال إنَّه ظاهرُ أحدِ قولين له، وكذلك القول بالقياس عندهما، فمنهم من ذكر الخلاف في القياس عليه، ومنهم مَن لم يذكر ذلك.

جاء في شرح الأشموني: (((تنبيهان)، الأول: مع كون المصدر المنكَّرِ يقع حالا بكثرةٍ هو عندهم مقصور على السماع، وقاسه المبرد، فقيل مطلقًا، وقيل فيما هو نوع من عامله نحو: جاء زيدٌ سرعةً، وهو المشهور عنه))[69].

وعقَّبَ الصبَّانُ على قول الأشموني: (وقاسه المبردُ) بقوله: ((ظاهره أنه يقول بأنه منصوب على الحال وهو ينافي قوله قبل: وذهب الأخفش والمبرد إلخ فلعل له قولين))[70].

وجاء في كتاب: دراسات لأسلوب القرآن عند الحديث عن وقوع المصدر المنكَّر حالا: ((وظاهر النصوص أنه[71] يُعرِبُ المصدرَ حالا بتأويله بوصفٍ، وجاء في كلامه ما يُفيدُ أنه مفعولٌ مطلقٌ، قال: جئته مَشيًا إنما معناه ماشيًا؛ فالتقدير: أمشي مَشْيًا))[72].

والذي أراه أنَّ النصوص التي ذكرها المبرد تشير إلى أنَّه يُعرِبُ المصدرَ المُنَكَّرَ حالا في مثل: (جاء زيد ركضًا)، وإليك النصوص وتحليلها:

1- قال المبرد: ((ومن المصادر ما يقع فى موضع الحال فيسد مسده فيكون حالا؛ لأنه قد ناب عن اسم الفاعل وأغنى غناءه وذلك قولهم: قتلته صبرا ، إنما تأويله: صابرًا، أو مُصْبَرًا،[73] وكذلك جئته مشيا؛ لأن المعنى جئته ماشيا، فالتقدير: أمشي مشيا؛ لأن المجئ على حالات، والمصدر قد دل على فعله من تلك الحال، ولو قلت جئته إعطاء لم يجز؛ لأن الإعطاء ليس من المجئ ولكن جئته سعيا فهذا جيد؛ لأن المجئ يكون سعيا، قال الله عز وجل: {ثم ادعهن يأتينك سعيا}، فهذا اختصار يدل على ما يرد مما يشاكلها ويجرى مع كل صنف منها))[74].

فالمبرد صرَّحَ بأنَّ بعض المصادر تقع في موضع الحال فتسدُّ مسدَّه فتكون حالا بنفسها، ولم يقل إنَّها منصوبة بفعل مقدَّرٍ من لفظ المصدر لتكون الجملة حالا، ثمَّ إنّه علَّلَ وقوعه حالا بوقوعه نائبا عن اسم الفاعل، وأغنى غناءه في دلالته على الحدث وصاحبه، ومثَّلَ له بقولهم: (قتلته صبرا، إنما تأويله صابرًا، أو مُصْبَرًا، وكذلك جئته مشيا؛ لأن المعنى جئته ماشيا)، وهذا يعني أن المصدر مؤول بالمشتق فيكون حالا، وهذا شأن الحال، وهو أحد التوجيهات التي وُجِّهَ بها المصدر الواقع حالا، وهو بهذا يكون موافقا سيبويه في إعراب المصدر حالا إذا أُوِّلَ بمشتق، قال سيبويه: ((هذا باب ما يَنتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمرُ فانتَصب لأنه موقوعٌ فيه الأمرُ، وذلك قولك قَتلتُهَ صَبْرًا ولقَيتُه فُجاءةً ومُفاجأَةً

[69] شرح الأشموني بحاشية الصبان: 173/2

[70] حاشية الصبان على شرح الأشموني: 2/ 173.

[71] أي: المبرد

[72] دراسات لأسلوب القرآن/القسم الثالث: 3/96- 97.

[73] لعله خطأٌ في الطباعة، والصحيح (مَصبورًا)؛ لأنه اسم مفعول من الثلاثيِّ المجرد (صَبَرَ).

[74] المقتضب: 3/ 234.

وكِفاحا ومكافَحةً ولقيتُه عِيانًا و كلّمتُه مُشافَهةً وأتيتُه رَكْضًا وعَدْوًا ومَشْيًا وأخذتُ ذلك عنه سَمْعًا وسَماعًا، وليس كلُّ مصدرٍ وإنْ كان فى القياس مثلَ ما مضى من هذا الباب يوُضَعُ هذا الموضعَ لأنّ المصدر ههنا فى موضع فاعِلٍ إذا كان حالا))[75].

فسيبويه علَّلَ انتصاب بعض المصادر بأنها حالٌ وقع فيها الأمرُ، وهذا شأنُ الحالِ، وعلَّلَ انتصاب المصدر إذا كان حالا بأنه موقوع فيه الأمر، وهذا شأن المصدر الواقع حالا أيضًا، وهذا يدلُّ على أن المصدر أعمُّ من الحال؛ إذ المصدر قد يكون منصوبًا، ولكنه لا يكون حالا إذا أُريد به الحدث المطلق فيكون مفعولا مطلقًا، وقد يكون منصوبًا يُعرَبُ حالا إذا كانت فيه صفة الحالية، وهي أن يكون الأمر موقوعًا فيه؛ ولهذا قال عنه: (فانتَصب لأنه موقوعٌ فيه الأمرُ)، أي: بإرادة المتكلم هذا المعنى دون غيره، أمَّا الحال فلا تسمَّى حالا إلا بعد أن يكون الأمر واقعًا فيها، فتكون منصوبة لا محالة.

أمَّا قول المبرد: (فالتقدير أمشي مشيا)، وهو ما تمَسَّك به مَنْ نسب إلى المبرد القولَ بإعراب المصدر المُنَكَّرِ مفعولا مطلقا على أنه منصوب بفعل محذوف مقدَّرٍ من لفظ المصدر فلايعني أنَّ المصدرَ باقٍ على مصدريته يُعربُ مفعولا مطلقا؛ لأنه إن أريد به أنَّ عامل المصدر المؤكِّدِ محذوف فمردود بأنَّ المؤكِّدَ لا يُحذَفُ عامله للمنافاة بينهما. جاء في حاشية الصبان: ((رُدَّ بلزوم حذف عامل المؤكِّد))[76]؛ ولذلك لا يُمكنُ حذفُ نونِ التوكيدِ لالتقاء الساكنين في مثل: (لَتَذْهَبُنَّ) بضم الباء لجمع المذكَّرِ المخاطب، بل حُذفَت واو الفاعلِ.

وفيه تكلُّف أيضا؛ لأنَّ فيه تقديرًا للفعل (يمشي) الناصبِ للمصدر مع وجود الفعل (أتاني)، وكان يغني عن يمشي؛ لأنَّ المشي نوع من الاتيان كقولهم: (قعد القرفصاءَ)، وإن أُريد به التقدير في المعنى فلا يمنع من أن يكون المصدر حالا؛ لأنَّ المعنى لا يقتضي المحذوف دلالة اقتضاء[77] كما يقتضيها قوله تعالى: {وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا}[78] أي فضرب فانفجرت، وكما يقتضيها قوله صلَّى الله عليه وسلَّمَ: (رفع عن أمتي الخطأُ والنسيان)[79] أي إثمهما أوحكمهما، وإلا فإنَّ الخطأَ والنسيان موجودان.

وكذلك أراد بقوله: (فالتقدير أمشي مشيا) أنَّ الفعل (أمشي) مقدَّرٌ في المعنى، وليس المراد إظهاره؛ لأنه لو أُظهِرَ لكان مفعولا مطلقا لا غير، كما في تقدير الفعل في إعراب المنادى في مثل (يا زيدُ): منادى مبنيًّا على الضم في محل نصب؛ لأنه في تقدير (أدعو زيدًا)؛ إذ ليس معنى هذا أنه أصبح مفعولا به؛ لأنه سيكون جملة خبريةً والمنادى جملة إنشائية، وأيضًا لو قدِّرَ الفعل وأُريدَ إظهاره لم يكن نائبا عن اسم الفاعل؛ لوجود فرق في المعنى كما ذكرنا، وأيضًا لو لم يكن التقدير في المعنى لأدَّى إلى إعمال

(75) الكتاب: 1/ 370.
(76) حاشية الصبان: 2/ 172.
(77) ((وهي ما كان المدلول فيه مضمرا إما لضرورة صدق المتكلم وإما لصحة وقوع الملفوظ به)): الإحكام للآمدي 72/3.
(78) سورة البقرة، من الآية: 60.
(79) فتح الباري شرح صحيح البخاري: 3/ 102.

عاملين في المفعول المطلق، جاء في شرح الأشموني: ((وقاسه المبرد، فقيل مطلقًا، وقيل فيما هو نوع من عامله نحو: جاء زيدٌ سرعةً))[80]، وهذا لا يجوز، ولم نسمع أحدًا قال في تقدير (قعد القرفصاءَ) قعد يقرفص القرفصاءَ، وهذا ما يُبَيِّنُه قوله: (لأن المجئ على حالات) فهو تعليل للتقدير السابق، إذ أراد أن يبين أنَّ المصدر يقع في موضع الحال ويكون قياسيا إذا كان من نوعه؛ ولهذا قال: (والمصدر قد دل على فعله من تلك الحال، ولو قلت جئته إعطاء لم يجز؛ لأن الإعطاء ليس من المجئ ولكن جئته سعيا فهذا جيد؛ لأن المجئ يكون سعيا، قال الله عز وجل: {ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا}[81]، ثم عقَّبَ بقوله: (فهذا اختصار يدل على ما يرد مما يشاكلها ويجرى مع كل صنف منها)، وهذا تأكيد أيضا بأنَّ (مشيا) أغنى عن اسم الفاعل (ماشٍ)، وأغنى أيضا عن الجملة الفعلية (أمشي مشيا) التي تكون حالا، ولو عبَّر بأحد هذين التعبيرين لكان مختصًّا بما وُضِعَ له، فلو قال: (أتاني زيدٌ ماشيًا) لدلَّ على الاتيان في حالة التلبس بالمشي فقط من غير تأكيد، ولو قال: (أمشي مشيًا) لدلَّ على تأكيد المشي المطلق عن التلبس به فقط.

2– قال المبرد: ((واعلم أن من المصادر مصادر تقع فى موضع الحال وتغنى غناءه فلا يجوز أن تكون معرفة؛ لأن الحال لا تكون معرفة، وذلك قولك: جئتك مشيا وقد أدى عن معنى قولك جئتك ماشيا وكذلك قوله عز وجل: {ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا}، ومنه قتله صبرا، وإنما الفصل بين المصدر وبين اسم الفاعل أنك إذا قلت: عجبت من ضرب زيد عمرا – أن ضربا فى معنى (أن ضرب) فيحتاج ما بعدها إلى الفاعل والمفعول، فإذا قلت: عجبت من ضارب عمرا – فقد جئت بالفاعل وإنما بقي المفعول، والفاعلُ يُحْمَلُ على المصدر كما حمل المصدر عليه، تقول قم قائما فالمعنى قم قياما))[82].

فذكر المبرِّدُ أن بعض المصادر تقع موقع الحال، وتغني غناءه، أي: تدل على حدث وصاحبه، وأن الأمر واقع فيه، فأدت معناه؛ ولهذا حكم عليها بأنها لا تكون معرفة؛ لأن الحال لا تكون معرفة، والجملة الحالية لا توصف بأنها معرفة أو نكرة، وذكر مخالفة بين المصدر واسم الفاعل بعد ما ذكره من التوافق السابق بينهما بقوله: ((وإنما الفصل بين المصدر وبين اسم الفاعل أنك إذا قلت: (عجبتُ مِنْ ضَرْبِ زيدٍ عمرًا) أنَّ ضَرْبًا فى معنى: (أنْ ضَرَبَ)، فيحتاج ما بعدها إلى الفاعل والمفعول، فإذا قلت: (عجبتُ مِنْ ضاربٍ عمرًا)[83]، فقد جئتَ بالفاعل وإنما بقي المفعولُ))[84].

توضيحه: أنَّ قول القائل: (عجبتُ مِنْ ضَرْبِ زيدٍ عمرًا) كان تعجبا من الضَرْبِ الواقع من زيدٍ على عمرٍو في الزمن الماضي؛ ولهذا كان المصدر في معنى (أنْ) المصدرية، والفعل الماضي (ضَرَبَ)، وهو فعل متَعَدٍّ يحتاج إلى فاعل ومفعول به، فلا بدَّ من ذكر الفاعل بعد الفعل (ضَرَبَ)؛ لأن الفعل يدل على

---

[80] شرح الأشموني بحاشية الصبان: 2/ 173.
[81] سورة البقرة، من الآية: 260.
[82] المقتضب: 3/ 268- 269.
[83] بتنوين (ضاربٍ)، ونصب (عمرًا)، ولعله خطأ في الطباعة، والصواب (عجبتُ من ضاربِ عمرٍو)؛ لأن العجب في الماضي يكون من ضَرْبٍ في الماضي واسم الفاعل إذا أضيف يكون زمنه ماضيًا، أمَّا إذا كان منونًا فإن زمنه يكون حالا أو مستقبلا.
[84] المقتضب: 269/3.

حدث وزمن معين، ولا يدل على الفاعل بدلالة التضمن بل بدلالة الالتزام، ولا يكون مستترًا؛ لعدم وجود مرجع يعود عليه، ولا بدَّ من ذكر المفعول به؛ لأنه فعل مُتَعَدٍّ، وكذلك المصدر فإنه يدل على الحدث فقط من غير دلالة على الفاعل بدلالة التضمن بل بدلالة الالتزام أيضًا؛ لأن كل حَدَث لا بدَّ له من مُحدِث، ولو قال القائل: (عجبتُ مِنْ ضَرْبِ زيدٍ) فقط من غير ذكر عمرٍو لكان العجب من وقوع الضرب المطلق من زيدٍ، ولا يصح أن يكون (زيدًا) مفعولا به من إضافة المصدر إلى مفعوله؛ لأن المصدر يبقى من غير فاعل؛ لأنه يدل على حدث فقط، ولا يصح أن يكون الفاعل مستترًا؛ إذ ليس له مرجع يعود عليه في مثل هذا المثال، فيكون مشابها في عدم صحته عدمَ صحة قول القائل: (عجبت من أن ضَرَبَ عمرًا) بنصب عمرٍو؛ إذ الفاعل غير معروف، ولهذا قال المبرد: (فيحتاج ما بعدها إلى الفاعل والمفعول). أما إذا قال القائل: (عجبتُ مِنْ ضاربِ عمرٍو) فإن الفاعل يكون مستترًا؛ لأن اسم الفاعل(ضارب) يدل على ضرب وصاحبه، فيدل على صاحب الحدث بدلالة التضمن، فيكون المعنى عجبت من الذي ضرب عمرًا، ولهذا قال المبرد: (فقد جئتَ بالفاعل وإنما بقي المفعولُ).

فالمصدر إذا أُوِّلَ بمشتق فإنه يكون كاسم الفاعل في دلالته على حدث وصاحبه، فيكون دالا على نفس صاحبه في المعنى في مثل: (جئته مشيًا)، فيكون بمعنى (جئته ماشيًا) في دلالة الحال (ماشيًا) على نفس صاحبها في المعنى. أمَّا إذا كان المصدر غير مُؤوَّل بمشتقٍّ فإنه يكون دالا على الحدث فقط، ولا يكون كاسم الفاعل في دلالته على حدث وصاحبه، وهذا هو الفرق بينهما كما ذكره المبرد.

وذكر أنَّ اسم الفاعل نظيرٌ للمصدر في حمل أحدهما على الآخر بقوله: ((والفاعل يحمل على المصدر كما حمل المصدر عليه، تقول قم قائما فالمعنى قم قياما))[85]؛ لأنه لا يصح أن تأمر أحدًا بالقيام في حال قيامه؛ لذا لا يعرب (قائمَا) حالا، بل يعرب مفعولا مطلقًا، فكان (قائما) بمعنى المصدر (قيام)، فكذلك المصدر يحمل على الحال فيكون حالا، وقد تحدَّث بعض النحويين عن المصادر بأنَّ ((انتصابها على الحال لا على حذف المضاف، فمعنى مشيا: ماشيا، وقع المصدر صفة، كما أن الصفة وقعت مصدرا في نحو: قم قائما))[86].

3- قال المبرد: ((هذا باب ما يكون من المصادر حالا لموافقته الحال، وذلك قولك: جاء زيد مشيا إنما معناه ماشيا؛ لأن تقديره جاء زيد يمشي مشيا، وكذلك جاء زيد عدوا وركضا وقتلته صبرا لما دخله من المعنى كما أن الحال قد تكون في معنى المصدر فتحمل عليه، وذلك قولك: قم قائما إنما المعنى قم قياما))[87].

---

(85) المقتضب: 3/ 269.
(86) شرح الرضي على الكافية: 2/ 39.
(87) المقتضب: 4/ 312.

فذكر المبرِّدُ أنَّ من المصادر ما يكون حالا لموافقته الحال في المعنى أي يدلُّ على حدث وصاحبه، وأمَّا قوله: (لأن تقديره جاء زيد يمشي مشيا) فكما بيَّناه سابقا، وقد سبق الحديث أيضًا عن وقوع المصدر صفة، كما أن الصفة وقعت مصدرا).

وفي هذه النصوص الثلاثة دلالة واضحة على أن المصدر هو الذي يكون حالا، وهذا ما سوَّغ لهم أن يقولوا: إنَّ للمبرد قولين ظاهرهما القول بالحالية[88].

وخلاصة ما قاله أكثر النحويين أن المصدر في مثل: (جاء زيدٌ مَشيًا) إمَّا أن يكون حالا أو مفعولا مطلقًا على التقديرات المذكورة آنفًا.

وأنا أرى أن المصادر في مثل ما تقدم منصوبة على الحالية لا على أنَّها مفعولات مطلقة.

ووجه كونها أحوالا لا مفعولات مطلقة؛ لأنها تصلح لأن تكون جوابًا لكيف، قال سيبويه مُتحدِّثًا عن المصدر الواقع حالا: ((واعلم أنَّ هذا البابَ أتاه النصبُ كما أتَى البابَ الأوّلَ ولكنَّ هذا جوابٌ لقوله: كيف لقيتَه كما كان الأوّلُ جوابا لقوله لِمَهْ))[89]، ويقصد بالباب الأوَّل المفعولَ لأجله، وقال ابن قيِّم الجوزية (ت751هـ): ((ومما يدل على هذا أنك تجد مثل هذا صالحا وقوعه جوابا لكيف))[90].

وبهذا يكون المبردُ موافقًا سيبويه في وقوع المصدرِ المنكَّرِ حالا.

ويؤيدُ ما ذهبت إليه ما يلي:

1- أن بعض النحويين الذين نسبوا إلى المبرد القول بالمصدرية قرنوا اسمه باسم الأخفش، (وقال الأخفشُ والمبردُ)، واقتصروا على ذكر الخلاف بين سيبويه والمبرد من غير أن يذكروا الأخفشَ في هذا الخلاف، وهذا يثيرُ سؤالا مفاده: إذا كان الاثنان مخالفين سيبويه فلماذا اقتُصِرَ على المبرد فقط في ذكر الخلاف دون الأخفش؟.

2- ما ذكره المبرد من أن بعض الأسماء توضع موضع المصادر التي تكون حالا إذا كانت منصوبة؛ فأُعربت حالا؛ لأنها في موضعه من حيثُ المعنى، جاء في المقتضب: ((هذا باب الأسماء التى توضع موضع المصادر التى تكون حالا، وذلك قولك كلمته فاه إلى فى وبايعته يدا بيد، فإنما انتصب؛ لأنه أراد كلمته مشافهة، وبايعته نقدا، فوضع قوله: (فاه إلى فِيَّ) موضع مشافهة ووضع قوله: (يدا بيد) فى موضع نقدا، فلو قلت: كلمته فوه إلى فى لجاز لأنك تريد كلمته وفوه إلىِ فيَّ، وأما بايعته يدا بيد فلا يجوز غيره لأن المعنى بايعته نقدا، أي: أخذت منه وأعطيت، ولست تخبر أنك بايعته ويد بيد كما أنك كلمته وفوه إلى فيك، ولكن تقول: بايعته يده فوق رأسه أردت ويده فوق رأسه، أى: وهذه حاله؛ لأن هذا ليس من نعت المبايعة كما كان قولك مشافهة ونقدا من نعت الفعل، فكذلك بايعته ويده فى يدى))[91]، وهذا يعني أن المصادر عند المبرد تكون حالا إذاأُوِّلت بمشتق.

---

[88] ينظر شرح التصريح على التوضيح: ا/374، وحاشية الصبان: 2/ 172.
[89] الكتاب: 1/ 372.
[90] بدائع الفوائد: 3/ 527.
[91] المقتضب: 236/3.

ولو أمعنَّا النظرَ في هذا النصِّ لوجدنا المبردَ وَضَعَ (فاهُ إلى فِيَّ) مَوضِعَ المصدر (مُشافَهَة)، وهومصدر يدلُّ على المشاركة في المشافهة المطلقة من غير تقييدٍ بفاعلٍ مُعيَّنٍ؛ لأنَّ المصدر يدلُّ على الحدث المجرد، وفعله (شافَهَ) يدلُّ على فاعل بدَأَ بالمشافهة، وعلى مفعول به شارك بالمشافهة بعد الفاعل، وبناء على هذا لو فسَّرنا المثال (كلَّمتُهُ فاهُ إلى فِيَّ) وبدأنا بجملة (كلَّمتُهُ) لوجدنا البادئَ بالكلام الفاعل المتكلِّمُ الدَّالُّ عليه (التاءُ)، والمبدوء به بالكلام المفعول به المشارك بالكلام لا حقًا الدَّالُّ عليه ضميرُ الغيبة (الهاء)، ولو فسَّرنا تتمة المثال (فاه إلى فِيَّ) لوجدنا (فاه) الذي جُعِلَ حالا جزءً من الغائب المتكلِّمِ معه بفتح اللام المبدوء بهِ بالكلام، وقد جعل بعضُ النحويين (فاه) حالا من تاء الفاعل في (كلَّمتُهُ)، والحال يجب أن تكون نفس صاحبها، وهذا يُؤدِّي إلى التناقض فيما قلناه في معنى (شافَهَ)؛ لأن صاحب الحال بادئٌ، و(فاهُ) مبدوءٌ به؛ ولا يكون الشيء الواحدُ بادئًا ومبدوءًبه، فضلا عن أن المراد بالفاه صاحبه مجازا، وجعلها بعضهم الآخر حالا من الفاعل والمفعول به، وهذا لا يستقيم أيضًا؛ لأن (فاهُ) المضافَ إلى ضمير الغيبة مبدوءٌ به، فلا يمكن أن يكون بادئًا، ومَبدوءً به في آن واحد؛ ولذلك جعل النحويون مجموع (فاه إلى فِيَّ) حالا، ويعربون الجزء الأول (فاه) حالا، ويعربون الجزء الثاني (إلى فِيَّ) في الأظهر متعلقا بمحذوف يكون صفة.

قال سيبويه: ((واعلم أنَّ هذه الأشياءَ لا يَنفرد منها شيءٌ دون ما بعده، وذلك أنَّه لا يجوز أن تقول: (كلّمتُه فاهُ) حتّى تقول: (إلى فيَّ)؛ لأنَّك إنَّما تريد مشافَهةً، والمُشافهةُ لا تكون إلاّ من اثنين، فإنَّما يَصحّ المعنى إذا قلت إلى فِيَّ))[92].

وقال أيضًا: ((هذا باب ما يَنتصب فيه الصفةُ لأنّه حالٌ وقع فيه الألفُ واللام شبّهوه بما يشبَّه من الأٍ سماء بالمصادر نحوَ قولك: (فاهُ إلى فيَّ)، وليس بالفاعل ولا المفعول))[93].

وقال الصبان: (((فاه إلى فيّ)، ففاه حال كما ذكره الشارح[94] لكن الحال المؤول بها هذا اللفظ مأخوذة من مجموع فاه إلى فِيَّ. قال الدماميني: (وإلى فِيَّ) تبيين مثل لك بعد سقيا. اهـ. والأظهر عندي قياسا على ما مر في (مُدًّا بكذا) أن (إلى فيّ) صفة لفاه أي الكائن إلى في أي الموجه إلى فيّ))[95].

وبهذا يكون المبرد موافقًا سيبويه في وضع (فاه إلى فيَّ) موضع المصدر (مشافهة) الذي يكون حالا مع ما فيه من تأويلِ مجموع (فاهُ إلى فِيَّ)، وليس باسمٍ صريحٍ، في قوله السابق: (هذا باب الأسماء التي توضع موضع المصادر التي تكون حالاً وذلك قولك: (كلَّمتُهُ فاه إلى فِيَّ)... فإنما انتصب؛ لأنه أراد: كلمته مشافهةً...فوضع قوله: (فاه إلى فيَّ) موضع مشافهةً).

ولستُ بصدد ذكر الأقوال التي قيلت في إعرابه والترجيح بينها، وإنما الغرض هنا أن أُبيِّنَ أن المبردَ إذا كان موافقًا لسيبويه في هذا المثال في جعله موضع المصدر الذي يكون حالا مصرحا بذلك مع أنه لم

(92) الكتاب: 392/1.
(93) الكتاب: 397/1.
(94) أي: الأشموني.
(95) حاشية الصبان: 171/2.

يصرح بتأويله بمشتق في هذا الموضع فلِمَ لا يكون موافقًا له في المصدر المنكر في جعله حالا مع تصريحه بأنه نائب عن اسم الفاعل في قوله: ((وكذلك: جئته مشيًا؛ لأن المعنى: جئته ماشيًا))[96].

3- علام ذكر العلماء الخلاف بين سيبويه والمبرد في القياس من عدمه في المصدر المنكَّر الواقع حالا إذا لم يقل الاثنان بالحالية فيه؟.

ومن شروط الاختلاف والتناقض أن يكونا على شيء واحد في أمور، منها: المسندُ، والمسندُ إليه، والزمان، والمكان، والقوَّة، والفعل؛ ولذلك يكون تناقضٌ وخلاف بين سيبويه والمبرد في القياس من عدمه إذا كان المقولُ فيه واحدًا وهو قولهما بالحالية في المصدر المُنَكَّر بالحالية، أما إذا قال سيبويه بالحالية فيه، وقال المبرد بالمصدرية فيه أيضًا فلا تناقض ولا خلاف بينهما، وهذا ما قصده علماء علم المنطق بقولهم:

((تناقض خُلْفُ القضيتين في * كيفٍ وصدقُ واحد أمرٌ قُفِي))[(97)].

ويقصد بالكيف ((الايجاب والسلب))[(98)].

4- هناك أدلةٌ أُخرى تدلُّ على أن المبرد أعربَ المصدرَ المُنَكَّرَ حالا؛ إذ فرَّقَ بين ما يكون من المصادر حالا ونصَّ على ذلك، وبين ما لا يكون حالا ونصَّ على ذلك أيضًا، ولا نخوض في تفاصيلها، وإنما نتحدَّثُ عنها بقدر تعلُّق الأمر بهذا الموضوع، فنقول:

نصَّ المبرد صراحةً على وقوع المصدر حالا فيما سبق ذكره بقوله: ((ومن المصادر ما يقع فى موضع الحال فيسد مسده فيكون حالا؛ لأنه قد ناب عن اسم الفاعل وأغنى غناءه))[99]، فقال: (فيكون حالا)، ونصَّ على ذلك أيضًا بقوله: ((هذا باب ما يكون من المصادر حالا لموافقته الحال، وذلك قولك جاء زيد مشيا إنما معناه ماشيا))[100]، وكذلك نصَّ على ذلك بقوله: ((هذا باب الأسماء التى توضع موضع المصادر التى تكون حالا، وذلك قولك: كلمته فاه إلى فيَّ))[101].

ونصَّ صراحةً على ما لا يكون منه حالا بقوله: ((واعلم أن من المصادر ما يدل على الحال وإن كان معرفة وليس بحال، ولكن دل على موضعه وصلح للموافقة فنصب لأنه في موضع ما لا يكون إلا نصبا، وذلك قولك: أرسلها العراك، وفعل ذلك جهده وطاقته لأنه فى؛ موضع فعله مجتهدا وأرسلها معتركة؛ لأن المعنى أرسلها وهى تعترك وليس المعنى أرسلها لتعترك))[102]، فقال: (وليس بحال)، وأيضًا جعل المشتقَّ (معتركةً) منصوبا في التقدير بالفعل (أرسلها) الذي نصب (العراك)، ولم يُقدِّر فعلا آخر

---

[96] المقتضب: 234/3، وينظر: 269/3، و312/4.
[(97)] السلم المنورق في علم المنطق بشرح المنطق الواضح: 54.
[(98)] المنطق الواضح في شرح السلم المنورق: 54.
[99] المقتضب: 3/ 234.
[100] المقتضب: 4/ 312.
[101] المقتضب: 236/3.
[102] المقتضب: 237/3.

كما قدره في المعنى في قوله: (جاء زيد مشيا)؛ إذ قدَّره بقوله: (أمشي مَشيًا)، بل قدره بجملة حالية (وهي تعترك) مما يدلُّ على أن المراد هنا (الجملة الحالية)، وفيما سبق (الحال المفردة).

أما القول بالقياس في وقوع المصدر حالا فنحن نرى أن قياسيته عند المبرد فيما كان نوعًا من عامله أرجح من قول سيبويه؛ لكثرة وروده في القرآن الكريم، وفي كلام العرب أيضًا، قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُواْ زَحْفًا فَلاَ تُوَلُّوهُمُ الأَدْبَارَ}[103]، وقال تعالى: {الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلاَنِيَةً}[104]، وقال تعالى: {وَلَهُ أَسْلَمَ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا}[105]، وروي عن العرب أنهم كانوا يقولون: قتلته صبرًا، وأتيته ركضًا، ولقيته فجأةً، وكلمته مشافهةً، وطلع علينا بغتةً.

ويؤيد ما ذهبتُ إليه ما جاء في دليل السالك إلى ألفية ابن مالك: ((والصحيح أن ذلك مقيس؛ لكثرة ما ورد منه، ولا داعي للتأويلات التي وردت في كتب النحو، وقولهم: إن ذلك لا يقاس عليه، لمجيئه على خلاف الأصل، غير مقبول، فإن كثرتها تبيح القياس، وما الذي يقاس عليه إذا لم تكن هذه الشواهد داعية للقياس عليها))[106]، وما جاء في معاني النحو: ((ورأي المبرد أسوغُ من رأي النحاة، وذلك لأنه كثيرٌ، والكثرة تُخوِّلُ القياسَ عليها))[107].

الخاتمة

ما مَرَّ على القارئ خلاصة أوضحنا فيها موافقة المبرد (سيبويه) إمام النحويين في وقوع المصدر المنكَّر حالا، واختلافه معه في القياس عليه؛ إذ منعه سيبويه مطلقًا، وأجازه المبرد فيما كان نوعًا من عامله، وتوصلنا في هذه الخاتمة إلى مجموعة من النتائج:

1- لا بُدَّ لدارس العربية المتخصص أن يكون مُلمًّا، ومُتَمَكِّنًا من علوم أخرى كعلوم الشريعة التي كانت اللغة العربية وسيلة لفهمها، وعلم المنطق.

2- يجب على الباحث أن يحلل النص تحليلا دقيقًا، ويفهم ما يريد قائله من معنى، ولا يخفى على القارئ الكريم أن فهم النص مهمةٌ ليست بالسهلة، إذ الخطأُ فيه يتبعه أخطاءٌ وأخطاء؛ لذا قيل: إنَّ فهمَ السؤال نصفُ الجواب، ونحن نقول: إنَّ فهمَ النصِّ هو المعنى ذاته.

3- بدا واضحًا من خلال البحث والتمحيص أن المبرد كان موافقًا سيبويه الذي سبقه بالقول بوقوع المصدر مُنَكَّرًا حالا.

(103) سورة الأنفال، الآية: 15.
(104) سورة البقرة، من الآية: 274.
(105) سورة آل عمران، من الآية: 83.
(106) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك: 253/1.
(107) معاني النحو: 248/2.

4- ظهر جليًّا أن المبرد كان مخالفًا سيبويه في إجازته القياس في وقوع المصدر المُنَكَّر حالا فيما كان نوعًا من عامله في حين منعه سيبويه مطلقًا، وقصره على السماع.

5- يرى الباحثان أن قول المبرد بالقياس فيما كان نوعا من عامله أرجح من قول سيبويه بالمنع؛ لكثرة وروده في القرآن الكريم، وكلام العرب، ولصحة المعنى فيه.

ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- الإحكام في أصول الأحكام: علي بن محمد الآمدي (ت631هـ)، تحقيق: د. سيد الجميلي، دار الكتاب العربي- بيروت- ط1- 1404هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت745هـ)، تحقيق: د. مصطفى أحمد النماس، ط1، مطبعة المدني- مصر- 1408هـ 1987م.
- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت316هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي- مؤسسة الرسالة- بيروت- ط3- 1408هـ 1988م.
- الأمالي في لغة العرب: أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (ت356هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت- 1398هـ 1978م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك بشرح التصريح: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تصحيح: لجنة من العلماء، دار الفكر- (د،ت).
- بدائع الفوائد: ابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله (ت751هـ)، تحقيق : هشام عبد العزيز عطا، وعادل عبد الحميد العدوي، وأشرف أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة- ط1- 1416 هـ- 1996م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني: أبو العرفان محمد بن علي الصبان (ت1205هـ)، ومعه كتاب: شرح الشواهد للعيني، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي،(د،ت).
- حاشية يس العليمي على شرح التصريح على التوضيح: يس بن زين الدين الحمصي، الشهير بالعليمي (ت1061هـ- 1651م)، تصحيح: لجنة من العلماء، دار الفكر- (د،ت).
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم: محمد عبد الخالق عضيمة (ت 1404هـ) الأستاذ بجامعة الأزهر، دار الحديث/ القاهرة، (د،ت).
- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن صالح الفوزان، من المكتبة الشاملة.
- ديوان الخنساء: تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد (ت24هـ) من المكتبة الشاملة.
- السلم المنورق بشرح المنطق الواضح: عبد الرحمن بن محمد الأخضري (ت983هـ)، راجعه وقدم له فضيلة الدكتور مصطفى سعيد الخن- ط1- دار الفارابي للمعارف- دمشق- سوريا- 1427هـ 2006م.

– شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت918هـ)،مطبوع مع حاشية الصبان.
– شرح التصريح على التوضيح: الشيخ خالد عبد الله الأزهري (ت905هـ)، تصحيح: لجنة من العلماء، دار الفكر – (د،ت).
– شرح الرضي على الكافية : رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت 686هـ)، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، طهران، د.ت.
– شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق: عبدالغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – دمشق– ط1– 1984م.
– شرح المفصل: موفق الدين بن يعيش بن علي (ت643هـ)، قدم له ووضع حواشيه د. إميل يعقوب، ط1– 1422هـ– 2001م– دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان.
– العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي: (ت 175 هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي،ود. إبراهيم السامرائي . دار ومكتبة الهلال . (د،ت).
– فتح الباري شرح صحيح البخاري: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ت(852هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ومحب الدين الخطيب، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وذكر أطرافها: محمد فؤاد عبد الباقي– دار الفكر– (د– ت).
– الكامل في اللغة والأدب المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت286هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم– دار الفكر العربي– القاهرة– ط3– 1417 هـ – 1997 م.
– الكتاب: سيبويه، عمرو بن عثمان (ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط2– مكتبة الخانجي بالقاهرة– ودار الرفاعي بالرياض– 1402هـ– 1982م.
– المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي (ت770هـ)، المكتبة العلمية– بيروت– (د،ت).
– معاني النحو: الدكتور فاضل صالح السامرائي– ط1– دار إحياء التراث العربي– بيروت– لبنان– 1428هـ 2007م.
– المفصل: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)، ينظر شرح المفصل.
– المقتضب: المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت286هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب– بيروت– 1382هـ– 1963م.
– المنطق الواضح في شرح السلم المنورق: عبد الله معصراني، راجعه وقدم له فضيلة الدكتور مصطفى سعيد الخن– ط1– دار الفارابي للمعارف– دمشق– سوريا– 1427هـ 2006م.